دور الجامعات في ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية
العراق نموذجاً

مداخلة الاستاذ الدكتورة *

اسراء علاء الدين نوري

قسم النظم السياسية والسياسات العامة

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ضمن المؤتمر الدولي المدمج :

" تحديّات التربية على المواطنيّة في العصر الرقميّ في ظلّ الأزمات والعولمة "

الذي نظم من قبل الجمعية اللبنانية للتجديد التربوي والثقافي الخيرية برئاسة السيدة ريما يونس بالشراكة مع كلية التربية في الجامعة اللبنانية والجامعة الإسلامية في لبنان والمعهد اللبناني لإعداد المربّين في جامعة القديس يوسف وبالتعاون مع وزارة الثقافة اللبنانية والسفارة الفرنسية (قسم التعاون الثقافي) والمعهد الفرنسي للتربية التقويمية في فرنسا والمجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع وجامعة استانبول ايدين في تركيا – قسم علم الاجتماع وجمعية ديان ومركز تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث في برلين والمنتدى العالمي للأديان والإنسانية وجمعية النور للتربية والتعليم وجمعية بلادي والمنتدى العربي لدراسات المرأة والتدريب والأكاديمية المصرية للتربية الخاصة

لبنان – الحدث – مدينة رفيق الحريري الجامعية

*رئيسة قسم النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين/ العراق. رئيسة المنتدى العربي لدراسات المرأة والتدريب.

الملخص

تتضمن عملية ترسيخ المواطنية في العراق الاعتراف المتبادل بالهويات الفرعية واحترام حقوقها وحرياتها مع عدم الغاءها، وإنما اندماجها في الهوية المجتمعية السياسية (الوطنية) الكلية العامة، إذ تعتمد على عدة مبادئ وسياسات وآليات أساسية من شأنها تعزيز التعايش السلمي في العراق، وتمثل المواطنية وحدة التنوع للشعوب التي تعيش في رقعة جغرافية محددة، فالجامعات في العراق هي المنبر الاول لخلق هوية وطنية قادرة على تحدي الانقسامات داخل المجتمع، وكذلك تعد المحرك الاساس للنهضة والتطور.

اما الجامعات فتهد مؤسسات وطنية تربوية تهدف ومنذ نشأتها الى ترسيخ الثقافة والهوية الوطنية القائمة على تكريس مفهوم المواطنة الصالحة وتكريس مبادئ وقيم الشورى، وايضاً التسامح والتعددية واحترام الرأي والرأي الاخر، واعتماد الحوار المسؤول الهادف بغية الوصول الى التفاهم والتحاور بين الطلبة، ويعد الذين ينضوون تحت لواء هذه الجامعات نموذجاً للألتزام بسلوكيات مدنية رفيعة المستوى، وهنا لابد للجامعة ان تكون قادرة على توفير متطلبات البيئة الجامعية الصحيحة، وان تمتلك ادارات الجامعات الرؤية التي تمكنها من صياغة مجتمع مبني على مبدأ الانتماء الوطني وعلى فكرة التفاعل الايجابي والحوار الهادف والتسامح والاعتزاز بالقيم والمبادئ الوطنية التي من شأنها تعزز الهوية الوطنية.

Summary in English

The process of consolidation of citizens in Iraq includes mutual recognition of sub-definitions and respect for their rights and freedoms while not canceled, but its integration into the national college political identity, depending on several principles, policies and fundamental mechanisms that will promote peaceful coexistence in Iraq. Which live in a specific geographical patch, universities in Iraq are the first platform for creating a national identity capable of challenging divisions within society, as well as the basic engine for the diversity and development.

Universities have stressed national educational institutions aimed at establishing national culture and identity based on the consolidating the concept of valid citizenship and devoid of the principles and values of Shura, as well as tolerance and pluralism, respect for the other opinion and the adoption of the responsible responsible dialogue in order to reach an understanding and interference between students and are under a brigade These universities are a model for commitment to high-level civilian behaviors. The University must be able to provide the right university environment requirements. Would strengthen national identity.

المقدمة

تعد الجامعات حرم آمن ومركز حضاري فكري وعلمي وتقني في المجتمع يزدهر في رحابها العقل فيه قدرة الابداع والابتكار، لتسهم في بناء الاجيال وتقع على عاتقها رفع المستوى العلمي والتقني والثقافي والاجتماعي والانساني، بما يتلاءم وحاجات البلاد الراهنة والمستقبلية بإعداد البحوث والدراسات في شتى جوانب المعرفة العلمية والانسانية، لتواكب التطور العلمي والتقني، بما يؤدي الى تقليص الفجوة بين المجتمعات.

تعد مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) مركزاً حضارياً فكرياً وعلمياً، وتكمن وظيفة هذه المؤسسات في جوانب سلوكية وعلمية ومادية لبناء الاجيال وتطوير الوعي العلمي والثقافي لدى المجتمع، إذ تمارس الجامعات في كل دول العالم دوراً مهماً داخل مجتمعاتها، من خلال ما تقدمه من مخرجات تساهم في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي، اي لا يقتصر دورها في الادوار التعليمية والقطاعية العلمية الصرفة، فمقياس رقي المجتمع وتحضره يقاس بعدد الجامعات وعدد الحاصلين على الشهادات في الدراسات الاولية والعليا، وبالنتيجة يشكلوا المكون الجمعي الثقافي للمجتمع.

وان المجتمع العراقي هو مجتمع تتجذر فيه قيم التسامح والتعايش من عهود طويلة، ويتكون من فسيفساء قومية وعرقية متداخلة ومترابطة عبر عهود طويلة مهما كانت النخبة السياسية الحاكمة، وان ما مرَّ به العراق بعد نيسان 2003، هو ناتج عن ثقافة وافدة من الخارج مع دخول القوات المحتلة الاجنبية الى العراق.

اشكالية البحث/ ان الجامعات في العراق بعد نيسان 2003، واجهت مهمة ليست باليسيرة في عملية التغيير الديمقراطي، وتغيير رؤى المؤسسات الاجتماعية والسياسية، ورفع وعي الجمهور لخلق الشخصية الايجابية التي تؤمن وتحترم الرأي الاخر، واشاعة ثقافة الحوار، من خلال المساهمة في عملية التغيير الاجتماعي، من خلال العملية التربوية والتعليمية من ناحية، والتأثير في العملية الاتصالية بالترويج لخطاب اعلامي ديمقراطي موجه لكل طيف من اطياف المجتمع، ويصنع مصلحة الوطن والمواطن في المقام الاول ويركز على القواسم المشتركة بين الجميع من ناحية اخرى.

اهمية البحث/ تأتي اهمية الجامعات من خلال دورها في ترسيخ ثقافة الحوار واحترام الاخر، وترويج التعاون والتآزر، بين اطياف المجتمع، من خلال الحوار وتقرير المصالح العليا للمجتمع، والتفاعل بعقلانية مع المهمات الكبرى دوراً فاعلاً في عملية التغيير الديمقراطي وبناء الهوية الوطنية وترسيخها، إذ للجامعات دوراً اساسياً في تنشئة مادتها البشرية على ثقافة الحوار، إذ تعمد على مسارين:

الاول: مسار تربوي سلوكي يتعلمه الطالب الجامعي من خلال سلوك الكادر التعليمي والوظيفي في الجامعات والذي يفترض ان ينتقل اليه.

الثاني: مسار تربوي تعليمي يتلقاه الطالب الجامعي عبر المادة العلمية ومحتواها الثقافي الذي يفترض ان يعلمه ويدربه على الحوار وتبادل الافكار واحترام الرأي الاخر حتى لو كان مخالفاً لرأيه دون اقصاء او تهميش.

هدف البحث/ يهدف البحث الى الاجابة عن عدة تساؤلات، اهمها:

1. ماهية المواطنية والهوية الوطنية وما هي اسسها وابعادها؟
2. ما هو واقع المواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003؟
3. ما هو دور الجامعات في ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003؟
4. ما هي الآليات والسياسات التي تعتمدها الجامعات في ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003؟
5. ما هي الاطر التي تساعد على ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003؟

فرضية البحث/ ان الجامعات جزءاً من مركب بناء الهوية الوطنية للمجتمع واشاعة ثقافة الحوار والتسامح وبناء المجتمع المدني العراقي، فهنالك علاقة تفاعلية بين الجامعة والمجتمع والدولة، في ترسيخ وبناء الهوية الوطنية في العراق.

هيكلية البحث/ يتضمن البحث بالاضافة الى المقدمة والخاتمة، اربع مباحث هي:

المبحث الاول/ ماهية المواطنيةو الهوية الوطنية: المفهوم والمكونات والابعاد

المبحث الثاني/ واقع المواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003

المبحث الثالث/ دور الجامعات في ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003

المبحث الرابع/ سياسات واليات ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003

المبحث الاول/ ماهية الهوية الوطنية: المفهوم، والمكونات، والابعاد

يطلق مفهوم الهوية على نسق المعايير التي يُعرف بها الفرد ويُعَرف بها، وينسحب ذلك على الهوية الجماعية والمجتمع والثقافة، ويعد مفهوم الهوية من المفاهيم المركزية التي تسجل حضورها الدائم في مجالات علمية متعددة، ولاسيما في مجال العلوم الانسانية ذات الطابع الاجتماعي، ويعد مفهوم الهوية من اكثر المفاهيم تداولاً في حياتنا الثقافية والاجتماعية اليومية ومن اكثرها شيوعاً واستخداماً. وعلى الرغم من بساطة المفهوم إلا أنه يعد مفهوماً واسعاً

ومتعدداً نظراً للتنوع في دلالاته واصطلاحاته، فالهوية بهذا المعنى يحدد جدلية الانتماء لـ (الأنا) (في مقابل الآخر)[1]. وتعرف الهوية بأنها ((مجموعة من السمات الثقافية التي تتصف بها جماعة من الناس في مدة زمنية معينة، والتي تولد الأحساس لدى الأفراد بالإنتماء لشعب معين، والارتباط بوطن معين، والتعبير عن مشاعر الاعتزاز، والفخر بالشعب الذي ينتمي اليه هؤلاء الافراد))[2].

ويرتبط مفهوم المواطنية والهوية الوطنية بشكل كبير ومباشر مع مفاهيم اجتماعية أخرى فيرتبط مفهوم الهوية وطنية مثلاً مع مفاهيم مثل الانتماء، والولاء، والتعايش السلمي وغيرها. ولعل مفهوم الانتماء والولاء قد يراها البعض بأنها قيم محددة تؤدي في النهاية إلى تحقيق الوحدة داخل الوطن، وقد يكون مفهوم الولاء والانتماء بالتالي هما مقومات من مقومات الوحدة الوطنية. وتعرف الهوية الوطنية بانها ((الاحساس الذي يجعل شخصاً ما يشعر بكونه هو، ويبقى كذلك في الزمن، وبمعنى اكثر اتساعاً انه نسق من الاحاسيس والتمثلات التي يستطيع بواسطتها فرد ما الاحساس بتميزه، وبهذا المعنى هويتي هي ما يجعلني مماثلاً لنفسي ومختلفاً عن الاخرين))[3].

ويمكن تبني تعريف خاص للمواطنية وللهوية الوطنية بأنها ((اتحاد مجموعة من البشر في الدين والاقتصاد والاجتماع والتاريخ في مكان واحد وتحت راية حكم واحدة))، فالهوية الوطنية هي اندماج اجتماعي بين شرائح المجتمع كافة تحت حكم واحد، وفي إقليم محدد بتراخي تام عن هذا الانتماء وبشعور يجمع هذه الشرائح من أجل مصلحة واحدة ومشتركة ومن المعروف أن المجتمعات الإنسانية كافة تجمع العديد من الثقافات الإنسانية داخلها والتي تخلق مزيجاً ثقافياً لكل منها إطاره الثقافي وطرحه وأساليبه الحياتية وعاداته وتقاليده المختلفة عن الآخرين، ولكنها إذا ما أرادت أن تنخرط تحت لواء واحد وشعار واحد، فإنها تكون قادرة ذاتياً على الاندماج في قالب موحد، ولصالح وطن واحد، وبالتالي يتم تحقيق ما يسمى بالوحدة الوطنية باختلاف العناصر الثقافية التي تميز كل مجتمع عن الآخر. وإذا ما طبقنا ذلك المزيج الثقافي على المجتمعات، فإن هناك العديد من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي تقوم بخلق مثل هذا التمايز الثقافي في المجتمع الواحد، فمتغيرات مثل المذهب أو الدين، والأصول العرقية، والجذور التاريخية، والطبقة الاجتماعية، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والمستوى التعليمي والانتماء السياسي والفكري وغيرها من المتغيرات تخلق نوعاً من التمايز الثقافي في داخل المجتمع. إن هذه الاختلافات هي التي تولد الحاجة إلى وجود ما يجمعها في إطار تعايشي سلمي، وتحت شعار الوحدة دون الأخذ بالاعتبار للانتماءات الفرعية المبنية

---

[1] نقلاً عن: محمد هادي فرحان، الهوية الوطنية في الكويت: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017، ص6 .

[2] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص7 .

[3] نقلاً عن: فائز صالح اللهيبي، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة الدراسات الاقليمية، العدد (13)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص10 .

على المتغيرات المذكورة [4]. وتعرف كذلك بأنها ((العوامل التي أساسها الهوية السياسية والتي تقوم على الانتماء للوطن والسلطة، التي تمنح الانسان بدورها بصفته الفردية والمجتمع بصفته الجماعية، مجموعة من روابط الشعور بالإنتماء والوجود والمصالح والمصير المشترك من يضمن هذا الشعور استمرارية الجماعة ويحمي كيانها، وحينما يختفي هذا الشعور تبدأ الجماعة في مواجهة مصير التفكك))[5]. والمواطنية والهوية الوطنية هي ((الانتماء للوطن وهذا ينسحب الى انها تعني تطبيق مجموعة من القيم والاخلاق التي تنعكس افعالاً تنتج حب الوطن والدفاع عنه والتقيد بنظمه واحترام قوانينه))[6]، وهي ((قدرة الامة على تذويب جميع الفروقات لفرعية في بوتقة المصلحة العليا للوطن، والتي تعني مصلحة الجميع))[7].

أما بناء المواطنية والهوية الوطنية فيقصد بها تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق الاندماج والتلاحم والتعايش السلمي بين عناصر الأمة، وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتميزة عن بعضها بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تفصل كل أقاليم البلاد وتنطبق على كل أفراد المجتمع. فالعملية تنصب على بناء الأمة في نطاق الدولة عبر اندماج الجماعات والفئات المكونة لها ضمن أطر قانونية وسياسية لأن الوحدة الوطنية ليست التماثل في الآراء السياسية لدى قطاعات الشعب المختلفة كما ذكرنا سابقا فقط وإنما صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية هي الأمة، ومن ثم تنظيمها في نظام سياسي معين واحتواؤها في هيئات ومؤسسات للدولة أو بتعبير أخر، تنظيم العناصر السكانية اجتماعياً والتقدم بها إلى المنظومة الدولية في هيئة دولة مستقلة ذات مصالح وطنية متميزة عن الدول الأخرى[8] .

وتتكون المواطنية والهوية الوطنية من عدة مكونات، هي: [9]

1. وطن تاريخي مشترك.
2. ذاكرة تاريخية مشتركة.
3. ثقافة شعبية مشتركة.

---

[4] عبد الله بن ناجي آل مبارك، قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية، جريدة الرياض، العدد (13443)، الخميس 5 ربيع الأول 1426، 14 أبريل 2005، الانترنيت: http://www.alriyadh.com/56435

[5] نقلاً عن: محمد هادي فرحان، مصدر سبق ذكره، ص8 .

[6] مراد وهبة، المعجم الفلسفي، ط3، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979، ص45 .

[7] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والاسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص65 .

[8] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990، ص ص321 – 322.

[9] ابراهيم القادري، حول مفهوم الهوية ومكوناتها الاساسية، مدونات مكتوب، الانترنيت: http://histoire.maktoobblong.com.2008

4. منظومة حقوق وواجبات مشتركة.

أما ابعاد المواطنية والهوية الوطنية، فهي: [10]

1. البعد السياسي الذي يتجلى في احساس الفرد بالإنتماء الى الوطن.
2. البعد الثقافي الذي يتجلى فيما يوفره الوطن من حقق تحافظ على الهوية الوطنية وتدعمها.
3. البعد الاقتصادي وتستهدف اشباع الحاجات المادية الاساسية للأفراد.
4. البعد المعرفي والحضاري والذي يشمله من احترام لخصوصية الهوية الثقافية والحضارية.
5. البعد المهاري ويقصد بها المهارات الفكرية مثل القدرة على التفكير الناقد والتحليل وحل المشكلات.
6. البعد الاجتماعي ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم.
7. البعد الاخلاقي او القيمي ويعني اشاعة قيم العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى.

المبحث الثاني/ واقع المواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003

بعد سقوط النظام السياسي السابق في نيسان 2003 وما رافقه من تداعيات سلبية ادت الى تفكك مؤسسات الدولة واجهزتها الامنية، الامر الذي ادى الى بروز مرحلة جديدة تحمل مؤشرات ايجابية ألقت بتأثيراتها على بنية المجتمع العراقي، لينتج بالمحصلة جملة من القضايا والمشكلات ذات العلاقة بمشكلة الهوية الوطنية، مما اسهم في بروز طروحات وتطورات مستقبلية من قبل مكونات الشعب الاساسية والاقليات، لكي تعبر عن نفسها وامالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة، وفقاً لأسس تحفظ لها حقوقها وبالشكل الذي يهدف الى ضمان انصهار مكونات المجتمع العراقي في بوتقة واحدة من اجل ترسيم مقتربات الهوية الوطنية ضمن اطار الوطن الواحد، واصطدمت كل هذه الطروحات بان الساحة العراقية تشهد تحدياً جديداً يعادل في خطورته وابعاده كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عقود عديدة ومن شتى المجالات الاقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماءات الفرعية والطائفية والعرقية والدينية والمذهبية على الانتماء الوطني، مما يؤدي الى تغييب أسس ترسيخ الهوية الوطنية، ويجعل العراق بأمس الحاجة الى اعادة بناء الوحدة الوطنية وتأسيس هوية وطنية عامة تكون بمثابة المرجعية لجميع أطيافه ويتيح لها فرصة الارتقاء بوعيها الى مستوى ادراك ولائها الوطني الموحد [11].

---

[10] عبد الفتاح جودت السيد وطلعت حسنين اسماعيل، دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، العدد (66)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، يناير 2010، ص30 .

[11] عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق انموذجاً، مجلة حولية المنتدى، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، المجلد (1)، العدد (7)، 2011، ص ص185 – 186 .

إذ يتسم العراق بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزع العراقيون بين العرب والكورد والتركمان والاشوريين، وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحين وبعض الاقليات الدينية مثل (الصابئة والايزيدية) وطيلة عقود من السنين تعايش العراقيين في ظل هذه التعددية، وهذا التعدد هو من صنع التاريخ والجغرافية، وكان مدعاة للوحدة والتآخي والانسجام، وعلى الرغم من سمة التعددية في المجتمع العراقي، الا ان هذه التعددية تعاني من امرين: [12]

الامر الاول/ غلبة عوامل التفرقة والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم بين مكونات المجتمع التعددي.

الامر الثاني/ فشل السياسات الحكومية والاهلية لإدارة علاقات التفاعل بين التنوعات المجتمعية بما يهدد استقرار الدولة وحتى استمرارها.

وقاد الاحتلال الاميركي 2003 – 2011 إلى بروز فراغ قيمي يعمل على بلورة نظام قيمي جديد في البيئة العراقية، عن طريق ما تعرض إليه المجتمع العراقي من مخاطر واهتزازات لا تحمد عقباها نتيجة لاهتزاز النظام القيمي الموحد على ضوء المشاهد المؤلمة في مدة الاحتلال، وما زالت مستمرة من تعميق الطائفية وضعف الهوية الوطنية[13]، إذ تعامل الاحتلال وتعاملت الحكومات التي جاءت في ظل الاحتلال تجاه المجتمع العراقي، من خلال تحديدها لهوية اجزاء من المكون الاجتماعي العراقي (الكورد، التركمان) وتعاملها معها بدلالة انتماءاتها القومية، وتحديدها لهوية جزء اخر من المكون الاجتماعي العراقي العام (العرب) وتعاملها معه بدلالة انتماءاته الدينية – المذهبية (الشيعة والسنة) والتغاضي عن انتمائه القومي[14]، إذ يعاني المجتمع العراقي من الطائفية التي تواجه عملية ترسيخ الهوية الوطنية بسبب المشاكل التي خلقتها طبيعة التقسيم الطائفي والسياسي للمناصب الحكومية في البلد، بالرغم من محاولات الحكومة العراقية تجاوز هذه الازمة، الا انها تعد حقيقة واقعة لا يمكن تجاوزها، إذ إن المواطن العراقي بدأ يشهد مجموعة قيم لم تكن مألوفة لديه، إذ برزت حالة الاحتقان السياسي والطائفي بكونه ظاهرة غريبة عن المنظومة القيمية العراقية، إذ لم تشهد قبل عام 2003 بروز للمكونات السابقة للدولة والمتمثلة بالطائفية والمذهبية والتخندق ضمنها وطرح المشروع التقسيمي الفيدرالي للعراق ومسائل طرح أعلام بدل العلم العراقي الموحد. وعليه فإن الاحتلال الامريكي، افرز تداعيات سلبية طالت منظومة القيم والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية، واوجدت معايير

---

[12] علي عباس مراد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق: الاصول والحلول، مجلة العلوم السياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص2 .

[13] ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم الى الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، 2 – 3 تشرين الاول 2009، ص ص3 – 4 .

[14] علي عباس مراد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص2 .

جديدة زاحمت القيم الايجابية واصبحت تشكل مكان الصدارة والتي تعكس منظومة القيم الامريكية التي تعمل الولايات المتحدة الاميركية لتعميمها على العالم (بأخلاق وقيم الامركة)، القائمة على القتل والتدمير وما جرى في سجن أبو غريب ليس حالة شاذة كما يريد أن يصورها البعض من الأمريكيين بل جزء من المنظومة القيمية للولايات المتحدة الاميركية[15].وغيرها من الحوادث والاعتقالات والقتل على الهوية والطائفية واهانة الفرد العراقي، كل هذا ادى الى تخندق وانضواء افراد من المجتمع العراقي الذين يشعرون بأن حقهم مسلوب تحت مسميات وجماعات ارهابية تعمل ضد النظام السياسي الذي تعده صورة واداة عن الادارة الاميركية في العراق، كل هذه العوامل وغيرها قادت وتقود الى توترات وصدامات واحتمال نشوب حروب تقوم على العصبية، فضلاً عن تكريس الانقسام الاجتماعي مما يشكل تهديداً خطيراً للهوية الوطنية للوطن والمواطن[16].

ويعد العامل الثقافي وطبيعة الشخصية العراقية والظروف التي عاشها تحت ثقل البطالة واضطراب القاعدة المعيشية والحرمان، وتغول الهويات الفرعية جعل الفرد العراقي يحتمي بالطائفة بوصفها الملاذ الامن له، بدلاً من الواقع المتأزم، واستفحال الذهنية المائلة للتطرف، فقد كشفت احداث ما بعد 2003 عن ازمة مجتمعية عميقة يعيشها المجتمع العراقي سرعان ما تمخضت عن انفجار طائفي عم العراق بأكمله. وان عدم التكامل المجتمعي في العراق، يجعل المجتمع اكثر تهيئاً لوقوع اعمال العنف، نتيجة تعثر النظام الحاكم في تقديم حلول لمشكلة عدم التكامل المجتمعي، فإن هذا يكرس لدى الاقليات تبريراً معنوياً جاهزاً لممارسة العنف، الذي يتمثل في الشعور بالاضطهاد، ويفسح المجال امام بعض الاطراف الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية فيها، من خلال تقديم المساندة ودعم بعض الاقليات التي تمارس العنف، وهذا يؤدي الى زيادة تكرارات احداث العنف وزيادة درجة شدتها[17].

وان عدم التجانس الثقافي والانقسامات الثقافية داخل المجتمع الواحد، تؤدي الى التفكك وانعدام التوازن في تكوينه، مما يؤثر في توحيد افراده وتفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم، لذا فأن التجانس الثقافي يعد مستلزماً ضرورياً لتحقيق التلاحم الوطني الذي يؤدي بالضرورة الى ترسيخ الهوية الوطنية، وكذا تتشكل مسألة التعدد العنصري والقومي والقبلي والثقافي عقبة كبيرة امام ترسيخ الهوية الوطنية، مما يؤثر في الاستقرار السياسي والذي ينتج نظام سياسي ضعيف، فكلما اشتدت وازدادت اسباب التضاد في المجتمع الواحد، ادى ذلك الى ضعف النظام السياسي[18]. وان التحولات

---

[15] عبد الرزاق الحسيني، التنوع الديني والقومي في العراق، أوراق ديمقراطية، العدد (2)، حزيران 2005، ص14.

[16] كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط1، دار التنوير، بيروت/ لبنان، 2011، ص21 .

[17] حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص235 – 236 .

[18] نقلاً عن: امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص30 .

الاجتماعية في الآونة الاخيرة وما رافقها من تبديلات في البنى والهياكل والمؤسسات الاجتماعية الى جانب تفاعلات وتغيرات في القيم الاجتماعية، وتراجع في القيم الروحية والشعور بالظلم واليأس والاحباط والحقد، كل هذا ادى الى انحراف في السلوكيات التي تميل الى العنف والارهاب من جهة اخرى، وبعبارة اخرى ان غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع العراقي، وانعدام العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من الحقوق السياسية، تبرز الدوافع القومية كأسباب في حدوث العنف والارهاب، خاصة اذا كان المجتمع فسيفساء من القوميات والاديان والطوائف، وسيطرة فئة معينة على زمام السلطة واحتكارها دون اشراك الاطراف الاخرى فيها[19].

إضافة الى ذلك، التداخل والتفاعل والتعايش بين المكونات الاجتماعية في العراق بقيت ضمن الحدود الجغرافية لا تتطابق مع حدود المشاعر القومية والدينية والطائفية، وذلك لتعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها، وذلك للنزعة الابوية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية العشائرية، التي لا تزال تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم واعراف وعصبيات عشائرية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك، على الرغم من التغيرات البنيوية والتحديات المصيرية التي تجابها، وما يرافق ذلك من توتر وصراع اخذا يؤثران بقوة الواقع على منظومة القيم والعادات والتقاليد وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية، ويولدان آليات دفاع ذاتي بعدم الاعتراف بها او ازاحتها، وهي متغيرات باتت تفرض نفسها بشكل او بأخر على عملية ترسيخ الهوية الوطنية[20].

وتعاني عملية ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية من مشكلة التركيب الطبقي فتزداد الهوة بين الطبقات الاجتماعية اتساعاً وعمقاً بين الفئة الحاكمة المتشكلة حديثاً وبين الطبقات الاجتماعية الاخرى التي لا تجد اشباعاً لحاجاتها تحت ظل حكم معين، فيصبح الوعي الطبقي اكثر وضوحاً، مما يدفع الى صراع سياسي منظم يؤدي الى تمزقات جديدة في مجتمع لم تترسخ ابعاده بعد، ويصاحب التنوع في الولاءات تباين في مستويات التعليم بين اولئك الذين حصلوا على اعلى المستويات الثقافية في الجامعات الاجنبية او الوطنية واولئك الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، مما يؤدي على سلوكية الافراد وتفكيرهم بشكل متباين في التعامل مع القضايا والمواقف المختلفة التي تخص الدولة وبما يحافظ على

---

[19] ينظر في هذا: حامد البياتي، الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى المنطقة والعالم، ط1، مؤسسة شهيد المحراب، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2005، ص ص11 – 15 . وكذلك: علي حميد العبيدي، الارهاب وكيفية مواجهته في العراق: دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية، العدد (1)، كلية القانون، جامعة بغداد، 2008، ص ص273 – 275 .

[20] ابراهيم الحيدري، المكونات الاجتماعية والثقافية والفرعية واشكالية الهوية في العراق، في: تأثيرات الايديولوجيا على الرأي العام: تأثير الخطاب الثقافي على المصلحة الوطنية، ج1، الملتقى الفكري الاول للنخب العراقية، بغداد، 2009، ص8 .

امنها القومي، ويضمن وحدتها وتؤثر مشكلة اختلاف اللغة واللهجة داخل الدولة ذاتها على تعزيز الفروق الطائفية، فتعددها يقف عائقاً امام ترسيخ الهوية الوطمية بما يعمق مشاكل الوحدة داخل الدولة [21].

إضافة الى تدخل الاختلافات الدينية كعوامل مؤثرة يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند ترسيخ الهوية الوطنية في بلد يدين سكانها بكيانات مختلفة، فالدين يتحكم في الاستعداد النفسي لإتخاذ مواقف معينة في الحياة العامة، يترتب عليها نتائج سياسية واقتصادية معينة، فالخلافات الدينية كانت وما زالت مبعث تجدد الاضطرابات خاصة اذا كانت العناصر الحاكمة في الحكومة المركزية تعتنق ديناً يختلف عن دين العناصر الاخرى في الدولة [22].

وأن ما حصل في العراق ارتداد عكسي في حالات ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية، بسبب تداخل الهويات الفرعية بالبعد السياسي، بل ان السياسة اخذت في بعض الاحيان تلك الهويات واجهة لتمرير اهدافها، يتزامن هذا التداخل والتوظيف للهويات الفرعية واعاقة ترسيخ الهوية الوطنية، واعاقة اي جهد وطني يسعى لرأب الصدع في العراق من خلال التركيز على هوية وطنية جامعة للعراقيين.

المبحث الثالث/ دور الجامعات في ترسيخ المواطنية والمواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003

تعد الجامعات مؤسسات وطنية تربوية تهدف ومنذ نشأتها الى ترسيخ الثقافة والهوية الوطنية القائمة على تكريس مفهوم المواطنة الصالحة وتكريس مبادئ وقيم الشورى، وايضاً التسامح والتعددية واحترام الرأي والرأي الاخر، واعتماد الحوار المسؤول الهادف بغية الوصول الى التفاهم والتحاور بين الطلبة، ويعد الذين ينضوون تحت لواء هذه الجامعات نموذجاً للألتزام بسلوكيات مدنية رفيعة المستوى، وهنا لابد للجامعة ان تكون قادرة على توفير متطلبات البيئة الجامعية الصحيحة، وان تمتلك ادارات الجامعات الرؤية التي تمكنها من صياغة مجتمع مبني على مبدأ الانتماء الوطني وعلى فكرة التفاعل الايجابي والحوار الهادف والتسامح والاعتزاز بالقيم والمبادئ الوطنية التي من شأنها تعزز الهوية الوطنية [23].

وتعد الجامعات نقطة ارتكاز صناعة المعرفة في المجتمع، فلم تعد مجرد مؤسسات تمنح شهادات تؤهل الطالب لإيجاد وظيفة، بل انها تحقق الامن اولاً والوحدة الوطنية ثانياً، فالتحولات السريعة التي يعيشها العالم وعلى جميع

---

[21] جمال الدين الخضور، المشروع النهضوي القومي العربي مقاربة اولية نقدية للأسس والافاق، مجلة الفكر السياسي، العدد (8)، السنة (3)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ص39 .

[22] خليل مخيف لفته، دور العامل الديني في بناء اللحمة الوطنية، مجلة دراسات دولية، العدد (23)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2004، ص29 .

[23] نقلاً عن: عدنان عبد الكريم خليل، الدور التاريخي للجامعات العراقية في بناء الهوية الوطنية، مجلة اداب الفراهيدي، العدد (34)، كلية الاداب، جامعة تكريت، حزيران 2018، ص ص287 – 288 .

المستويات التربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية تحتاج الى قدرات ذاتية وجماعية متجددة من اجل مواصلة المسيرة وإلا ستكون النتيجة مأساوية لا يمكن تفاديها او توقع نتائجها، وعليه يتوجب ان يكون المجتمع العراقي متأهب بشكل مستمر لفهم الماضي والحاضر عسى ان تكون لديه رؤية واضحة للمستقبل، ولا تتكون الصورة إلا عن طريق تهيئة دراسات معمقة للمشاكل التي يعاني منها بوساطة البحوث الاكاديمية الواعية، ولاشك ان الجهة المؤهلة للقيام بهذا العمل هي الجامعات، وفعلاً عند النظر الى الجامعات العالمية نجد ان مراكز البحوث فيها هي التي تتحمل هذه المسؤولية، وتعطي دراسة تفصيلية للأحداث الجارية وتستند في تحديد نقاط القوة والضعف على ضوء المعطيات المعاشة، ومن ثم تقوم بأعداد البرامج التي بالأمكان اعتمادها لمعالجة الخطأ وتقوية الصواب، إن إنتاج المعرفة ونشرها بين افراد المجتمع من اهم الادوار التي تتميز بها الجامعات عن غيرها من المؤسسات التربوية المنتشرة في المجتمعات، ويرجع السبب في ذلك الى ان الجامعات تضم في عدداً لا بأس فيه من الباحثين ومنتجي المعرفة والثقافة، ورغم ذلك قد يبقى هذا الانتاج المعرفي حكراً على منتجيه فقط، إذا لم يلق الوعاء المناسب له الذي يعمل على نشره وعرضه بصورة جذابة وفعالة وتتوافق مع متطلبات العصر، وعصر التعلم الالكتروني[24].

وتعرف الجامعة بأنها ((مؤسسة علمية مستقلة، ذات هيكل تنظيمي معين، وانظمة واعراف وتقاليد اكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والاقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، على مستوى البكالوريوس، والدراسات العليا التي يمنح الطلاب بموجبها درجات علمية))[25]، وتمثل الجامعات مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة، وتتمثل وظائفها بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع [26].

ورغم تعدد الجامعات واختلافها، وتعدد وسائلها وادواتها في ترسيخ الهوية الوطنية، إذ تقع عليها مسؤولية خاصة وكبيرة في هذا الشأن، فالتعليم كأحد الحقوق الاساسية للأنسان، تكون مسؤولية تقديمه بالأساس على الدولة، فتلعب المؤسسات التعليمية (الجامعات) دوراً مهماً في تعزيز وترسيخ الهوية الوطنية عبر المناهج التعليمية المختلفة[27].

فوظيفة الجامعات بشكل عام هي التعليم الجامعي والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهذه الاهداف وجدت أساساً لتنمية الشخصية الانسانية والوطنية وبلورتها وتطورها، من خلال اعادة صياغة الانسان وتعميق شعوره الوطني وتوعية

---

[24] نقلاً عن: عدنان عبد الكريم خليل، مصدر سبق ذكره، ص ص290 – 291 .

[25] زارا العياسي وسفيان بوعطيط، الجامعة والبحث العلمي من اجل التنمية: اشارة الى الحالة الجزائرية، مجلة المستقبل العربي، العدد (396)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2012، ص111 .

[26] المصدر نفسه، ص ص111 – 112 .

[27] رضوى عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2014، ص22 .

افراد المجتمع بشكل عام والشباب بشكل خاص، وتنويرهم واشاعة روح العلم والمنهج العلمي، وتكوين مفاهيم علمية تسعى لتكريس التعددية الفكرية والديمقراطية والعدل الاجتماعي والحريات العامة في ظل المتغيرات والمستجدات الطارئة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالجامعات تمد المجتمع بجميع احتياجاته من الموارد البشرية لأحداث التنمية الشاملة في المجتمع في المجالات كافة سياسية واجتماعية واقتصادية، ويتم ذلك من خلال العملية الاكاديمية التي تجري داخل القاعات او النشاطات التي تجري خارج القاعات الدراسية، فالجامعات هي المحرك والرافعة الرئيسية للتقدم والتطور في المجتمع[28]، وتؤدي الجامعات دوراً مهماً في تطوير المجتمع وتوسيع افاقه المعرفية والثقافية، من خلال اسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية مؤهلة، تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات المختلفة، حيث توظف طاقاتها وامكاناتها لتحقيق اهدافها المتعلقة بالتعليم، واعداد القوى البشرية، والبحث العلمي وخدمة المجتمع[29]، إن الدور الذي تضطلع به الجامعة كمؤسسة معنوية، يتم عبر (الاستاذ، الباحث، الطالب) كأدوات رئيسة في ترسيخ الهوية الوطنية، والتي تنسجم مع تعدد اطياف المجتمع لخلق التلاحم والتآزر بين اطياف المجتمع مهما اختلفت الرؤى، وصهر النسيج الاجتماعي. (فالاستاذ) له الدور الاوسع خصوصاً ذات الاختصاص بالعلوم الانسانية، لا يتحدد دوره من خلال المحاضرات حسب، بل والبحوث الاكاديمية التي تنشر في المجلات او عبر الانترنيت والمقابلات التلفازية والاذاعية، والبحوث والمدخلات في الندوات والمؤتمرات، سواء في المؤسسات العلمية او الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، والتي يتم التركيز فيها على اهمية ترسيخ الهوية الوطنية، واهمية الحوار واحترام الاخر والتكامل معه من اجل خدمة الوطن والمواطن، أما (الباحث) فله دور من خلال مراكز البحوث في البحث والمشاركة في الندوات والاستشارات والمشاريع المشتركة، اضافة الى دور وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية، والاشتراك في المعارض والمهرجانات الشعبية للترويج لثقافة الحوار واهميتها في ترسيخ الهوية الوطنية. أما (الطالب الجامعية) فيعد الاداة الاساسية في نشر وترسيخ الهوية الوطنية بحكم الانتشار الواسع للطلبة بين عوائلهم في الريف والمدن من جهة وبين اطياف المجتمع المختلفة، إذ يعد الطالب صلة الوصل بين الجامعة والمجتمع، فمن خلال الطالب الجامعي تنتقل القيم والممارسات الى الاخوة والاقارب والاصدقاء في الشرائح الاجتماعية في الجبال والاهوار والمدن والارياف، فهو المستقبل والمرسل في آن واحد [30].

---

[28] شبل بدران وجمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص15.

[29] نقلاً عن: خالد السحاتي، الجامعة والمجتمع في الوطن العربي: ملامح العلاقة في عصر العولمة، بحث مقدم في اعمال الموسم الثقافي السنوي الثاني لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، لعام 2016 – 2017، تحرير واشراف: خالد خميس السحاتي، عن: دور الجامعات في المجتمعات العربية، ط1، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، 2018، ص ص3 – 4 .

[30] صالح عباس الطائي، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية، العدد (14)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص ص57 – 58.

إن تجنيد الجامعات ومراكز البحوث جل طاقاتها للتأثير بمدخلات العملية الاتصالية، من خلال الطالب داخل اروقتها ومن خلال دورها في وسائل الاعلام كـ (المقابلات التلفازية والاذاعية للاساتذة والباحثين والمؤتمرات والندوات العلمية وجماهير والمعارض واللقاءات والمحاضرات في مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، ويتم كل ذلك عبر التأثير في: [31]

1. رؤى وقيم صناع القرار وصناع الرأي والمسؤولين في مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات من ذوي الهيبة الاجتماعية (رجال الدين، شيوخ العشائر، قادة تجمعات الشباب، والنساء والعمال والفلاحين وغيرهم) لبث وترسيخ الهوية الوطنية واعتمادها كبرامج عمل يومية.
2. رفع وعي المستقبل (الطلبة) الشرائح الاجتماعية الجمعيات والمؤسسات المدنية وغيرها...) بترسيخ الهوية الوطنية من خلال نشر ثقافة الحوار والتعاون وتلاقح الافكار من اجل البناء المشترك في الدولة والمجتمع.

وهنالك ثلاثة مداخل عامة تنتهجها الجامعات والمؤسسات التعليمية في ترسيخ الهوية الوطنية في المناهج العلمية، وهي: [32]

1. تخصيص مواد دراسية مستقلة، إذ يتم تخصيص مواد دراسية لدراسة موضوعات الهوية الوطنية ويخصص لها ساعات دراسية واساتذة وامتحانات.
2. مدخل الدمج والتكامل، حيث تضمن موضوعات الهوية الوطنية في محتوى المواد الدراسية المقررة، بطريقة تتفق مع اهداف محتواها.
3. الجمع ما بين وجود منهج مستقل ووجود مواد تدرس عدد من الموضوعات ذات الصلة بترسيخ الهوية الوطنية.

وعلى الرغم من كل ما تعانيه الجامعات العراقية من اشكاليات وتحديات علمية وادارية، لكنها تبقى ركيزة مهمة من ركائز البناء والتقدم داخل المجتمع، ويتأتى دور الجامعات والمؤسسات التعليمية من خلال امكاناتها التثقيفية في التنشئة لغرض الموازنة بين حرية الطالب في التمسك بتقاليده ومعتقداته الفكرية والدينية وبين غرس ثوابت قيمية، ثقافية معتدلة قائمة على مبدأ قبول الاخر في عقلية وفكر متفتح ومعتدل، فالجامعة بوصفها مؤسسة علمية تعنى بتنشئة جيل مهم تعتمد عليه خطط المستقبل وتوجهاتها، يجب ان لا تبتعد عن حقيقة المشاكل المجتمعية التي تؤثر في اداء وفاعلية الجامعة في تحقيق هدفها بالتنشئة والتثقيف، حيث تمثل الجامعة البوتقة التي تنصهر فيها مختلف

---

[31] صالح عباس الطائي، مصدر سبق ذكره، ص58 .

[32] رضوى عمار، مصدر سبق ذكره، ص ص22 – 23. وكذلك ينظر: طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية: اتجاهات عالمية وعربية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص201.

التوجهات الفكرية والثقافية والدينية، فضلاً عن ان الجامعة يقع على عاتقها مسألة التمييز بين ما هو معتدل ومقبول وبين ما هو متطرف ومرفوض [33].

وان دور الجامعات في المجتمع يشمل ما يلي: [34]

1. النمو المعرفي، او ما يسمى بالثورة المعرفية او الانفجار المعرفي الذي تسهم الجامعة في احداث اساليب واداوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها، مما جعل قوة الجامعة وكفاءة اعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور الاساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمه الجامعات من امكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر، بحيث يصبح الهدف الاول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به الى افضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التقدم التقني، الذي فرض على الجامعات مناخٍ جديدة، فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، واصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية واعداد القوى البشرية علمياً وفنياً وادارياً واجتماعياً في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته.
3. التنمية، يشمل دور الجامعات في ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع، من خلال البحث العلمي والتطبيقي وربطه بواقع العمل، ومن تدريس مشكلات الصناعة والزراعة ومعوقات العمل، واعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات، وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات، واذا تم اهمال دور الجامعات في الخطط التنموية في المجتمع، فالنتيجة هي تباطؤ الخطط التنموية وانتشار الجهل.

ومن مظاهر دور الجامعة في تنمية وترسيخ المواطنية والهوية الوطنية، هي: [35]

1. تعزيز القيم الثقافية والحضارية واحترام الاخرين.
2. الايمان بالقيم والمبادئ الانسانية التي تحترم الانسان.
3. العمل على سيادة القانون بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

---

[33] اسامة مرتضى السعيدي، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية، مجلة السياسية والدولية، العدد (15)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص81 .

[34] نقلاً عن: خالد السحاتي، مصدر سبق ذكره، ص6 .

[35] نقلاً عن: حنان الصبار، الجامعة وتنمية قيم المواطنة: سنغافورة نموذجاً، بحث مقدم في اعمال الموسم الثقافي ....، مصدر سبق ذكره، ص130 .

4. احترام الحريات.
5. اعداد الطلبة لحياة تسودها المساواة والمشاركة والديمقراطية.
6. بث روح المواطنة والهوية الوطنية في مختلف المناهج بحيث لا تنفصل المطالبة بالحقوق عن الالتزام بالواجبات.

وتعتمد الجامعات عدة سياسات واليات لضمان تحقيق وترسيخ المواطنة والهوية الوطنية اهمها: [36]

1. التأكيد على ان الحوار واحترام الرأي الاخر يسهم في نبذ الجدل والتعصب ويساعد على تلاقح الافكار بين الفرقاء لتصب جميعاً في خدمة الوطن.
2. الدعوة الى تعزيز نقاط الالتقاء والقواسم المشتركة بين الانتماءات المتعددة والهويات الفرعية وهو ما يعمق الحس الوطني، ويشجع الجميع للعمل بهجمة اكبر تحت الخيمة الاكبر (العراق).
3. من خلال المحاضرات في الجامعة والنشاطات اللاصفية كافة تعمد الجامعة الى تعزيز حصانة الطالب، والعمل على بلورة شخصيته ليكون اكثر قدرة على فهم اهداف الدعاية المعتادة، وتأثيرات بعض محطات البث الاجنبي التي غايتها تشويه الهوية الوطنية واشاعة وترجيح الجدل.
4. تربية الطالب في اروقة الجامعة على قيم المحبة والتآزر، والتركيز على ان العراق وطن الجميع، وبناء وترسيخ الهوية الوطنية بحاجة الى الحوار وليس الاحتراب والتعصب.
5. الارتقاء بوعي المواطنين من خلال المؤتمرات والندوات والمقابلات الاذاعية والتلفازية لاساتذة الجامعات لجعل الديمقراطية منهجاً للسلوك.
6. تعاون الجامعات مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لأعداد جيل المستقبل (الشباب) ورعاية المثقف وتعزيز دوره في عملية التغيير الاجتماعي وترسيخ وبناء الهوية الوطنية.
7. الارتقاء بمستوى الجامعات ودورها في ترسيخ الهوية الوطنية وبناءها، من خلال:

أ. تحسين جودة مستوى العاملين من خلال تزويدهم بمهارات علمية وعملية تجعلهم قادرين على مواجهة مشاكل العمل والبحث العلمي والتطور الذاتي، بالإضافة الى ذلك يجب على المؤسسات ان تؤمن مكانة اجتماعية ومالية لائقة لاعضاء هيئة التدريس لكي يتفرغوا للبحث العلمي، واعطاء كل ما يتوقعونه من مهارات لتلاميذهم.
ب. تحديث المناهج بشكل مستمر، لجعلها تتلاءم مع التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
ج. تطوير وتحسين مستوى البنى الاساسيى والبيئية الداخلية والخارجية للتعليم العالي.

[36] ينظر: صالح عباس الطائي، مصدر سبق ذكره، ص ص59 – 60 . و: خالد السحاتي، مصدر سبق ذكره، ص ص10 – 11 .

د. معالجة مشاكل الحركة الاكاديمية من خلال وضع شروط ومعايير مسبقة للانتساب الى التعليم، مع الحرص على جعل التعليم متاحاً للجميع ضمن مقدرات كل شخص ومؤهلاته.

هـ. تطوير آليات وتنظيم طرائق التقييم المختلفة، ووضع معايير واضحة ومجددة للتأهيل المسبق والمستمر للطلاب، والبحث عن اسباب الخلل القائم، بهدف تحسين الانشطة والنتائج.

و. المحافظة على الاستقلال الذاتي للمؤسسات، والمسؤولية الذاتية والاخلاقية والمعنوية لكل العاملين في تلك المؤسسات العلمية.

المبحث الرابع/ سياسات واليات ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003

تتضمن عملية ترسيخ المواطنية والهوية الوطنية في العراق الاعتراف المتبادل بالهويات الفرعية واحترام حقوقها وحرياتها مع عدم الغاءها، وإنما اندماجها في الهوية المجتمعية السياسية (الوطنية) الكلية العامة، إذ تعتمد على عدة مبادئ وسياسات وآليات أساسية من شأنها تعزيز التعايش السلمي في العراق، ومنها:

أولاً/ الآليات والسياسات القانونية والسياسية، وتتمثل: [37]

---

[37] سعد الدين ابراهيم وآخرون، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987، ص40. وحميد فاضل حسن، مبدأ التسامح: انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (33)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز 2006، ص280. فهيل جبار جلبي، معوقات التعايش السلمي في العراق، الانترنيت: www.kurdportat وحمزة حامد مطلك، التنوع والتعايش السلمي، النشرة الالكترونية لمركز انماء للبحوث والدراسات، العدد (7)، تموز 2013، ص1. ومحمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص ص142 – 147 . وفاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (31 و 32)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2016، ص ص97 – 98 . وفائز صالح اللهيبي، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (13)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص ص52 – 55 . وعبد السلام البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص ص291 – 292. ونغم نذير شكر، دور الثقافة والتربية في تعزيز الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد (34)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2007، ص ص93 – 94. وحميد فاضل، اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، العدد (32)، السنة (17)، شباط 2006، ص ص188 – 189 . وعبد الله لحود، في العلمانية والديمقراطية، ط1، منشورات دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص21. وغانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق: مقدمات لمشروع العدالة الاجتماعية، ط1، بغداد، المكتبة العصرية، 2005، ص63 . وياسين محمد محمد، عبد الجبار عيسى عبد العال، التعامل مع الاقليات في اطار ادارة التنوع، مصدر سبق ذكره، ص ص34 – 35. وعبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ص178 – 189.

1. إن السلطة العليا يجب ان تكون للقانون وسيادته تعني هيمنته ونفوذه والزاميته للدولة والحكومة والمجتمع على حد سواء، ان على القانون ان يشرع ويحمي حقوق الانسان الفردية والجماعية الشخصية والمؤسسية، فالقانون هو الحامي لأفراد الشعب والمجتمعات المحلية والدينية والعرقية وللجماعات السياسية والاقتصادية والثقافية امام اي تجاوز تمارسه السلطات او مراكز القوة والنفوذ داخل المجتمع.
2. تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على اقاليم الدولة كافة، سواء أكانت هذه السيادة قانونية او فعلية، ذلك لأن اي انحسار في هذه القدرة، سوف يحد من قدرة السلطة السياسية على التدخل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، مما ينعكس سلباً على ترسيخ الهوية الوطنية العراقية.
3. بناء دولة عصرية كخطوة اولى لتجاوز اطر الجماعات الاثنية والمحلية لصالح بناء مؤسسات واطر وطنية شاملة، اي اقامة جهاز سياسي واداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل، وهذا لا يعني في كل الاحوال القضاء على خصوصية الجماعات الاثنية الفرعية ضمن اطار الجماعة الوطنية الشاملة التي تضم عموم الجماعات الوطنية، حيث يجب ان يشعر المواطن العراقي بأنه فرد له هويته الشخصية محددة بانتماءه الى الوطن.
4. للمؤسسات السياسية دور في ترسيخ الهوية الوطنية، من خلال المحور الوظيفي لكونها الجهة الموجهة لترسيخ الهوية الوطنية في العراق، وهذا التوجه لا يكون فعالاً ما لم تتوافر البيئة السليمة الواضحة من قبل تلك المؤسسات.
5. يجب ان تتوافر البيئة الحقيقية والجهود الكبيرة التي لابد ان تبذل كخطوة اولية من قبل المؤسسات وتكون مصحوبة بدعم من قبل المؤسسات السياسية في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع للنهوض بتلك المهمة .
6. يجب ان يكون هنالك مفهوم الدولة القانونية واهم عناصرها الدستور والفصل بين السلطات وخضوع الحكام للقانون، وانفصال الدولة عن شخص حاكمها، واقرار الحقوق الفردية للمواطنين وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة.
7. اعتماد مبدأ التوافق السياسي وتوسيع المشاركة السياسية لجميع الاطياف المكونة للشعب العراقي، بأتفاق الجميع عرفياً واخلاقياً وليس علنياً ودستورياً، وذلك بشمول جميع تنويعات المجتمع الدينية والجغرافية واللغوية في الحكومة والدولة.
8. تعزيز مبدأ المواطنة وتفعيله من خلال الاتفاق فيما بين الكتل المشاركة في العملية السياسية، وقيامها بدور المشجع على التقارب والتسامح والاختلاط، لإعادة الثقة للمواطن بأنه جزء فاعل ضمن الحركة العامة للمجتمع،

والعمل الجاد من قبل الدولة لمحو اثار الماضي السلبية التي زرعتها الانظمة الشمولية في عقل المواطن ونفسه من الشعور بالظلم والغبن والتعسف، نتيجة عدم اعتماد تلك الانظمة على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص عند المنح للوظائف والمناصب العامة في الحكومة، مما زاد الفجوة بين المواطن والوطن.

9. لابد من وجود جهة سياسية تسعى الى توجيه عملية ترسيخ الهوية الوطنية داخل المجتمع العراقي، وهذه الجهة هي البرلمان، من اجل وضع خطط ملائمة، والاتصال بذوي الخبرة في مجال السلام، وفتح دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المطلوبة، والسعي لخلق واقع مفعم بالاتصالات مع كافة مكونات المجتمع العراقي، بالشكل الذي يضمن عدم خروج سياسة العمل هذه عن الخط المرسوم لها باتجاه ترسيخ الهوية الوطنية في العراق.
10. العمل على تجفيف منابع الارهاب والتعامل الجاد في طريق المساواة والعدالة واشاعة ثقافة التسامح والهوية الوطنية وقبول الاخر واحترام آراء الطوائف والمذاهب وشعائرهم الدينية والاجتماعية والمحافظة على مقدساتهم الدينية والعقائدية واحترام توجهاتهم السياسية والحزبية.
11. التخلص من منهج الديمقراطية التوافقية وتطبيق نظام ديمقراطي أنسب لحل كل المعضلات التي يمر بها البلد وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط وفصل السلطات ومنح هيبة مناسبة واستقلالية حقيقية للقضاء والتركيز على حياديته في تنفيذ القوانين وجعل القوات الامنية بكل تشكيلاتها بودقة لانصهار ابناء الوطن دون تمايز او محسوبية والابتعاد عن تجييرها لمكون دون آخر وزرع ثقافة حب الوطن والدفاع عنه في نفوس منتسبي هذه الاجهزة.
12. احتواء خطر الطائفية السياسية، التي تعمل على تفتيت الهوية الوطنية العراقية وتفكيك اواصر الهوية الوطنية، من خلال تعزيز وسائل التعاون والتكافل السياسي والاجتماعي وتهيئة شروطهما وقيام مؤسساتهما وقبول اجراءاتها.
13. بناء المؤسسة العسكرية والجيش والشرطة والاجهزة الامنية من جميع افراد المجمع وتشكيل وحداتها وصنوفها من كل المكونات العراقية وان لا تكون من لون واحد فقط.
14. توفر الارادة الوطنية والشعبية المخلصة لترسيخ الهوية الوطنية بكافة اشكالها يقيناً انها ستكون ممكنة وبسيرة، بوجود حكومة رشيدة عادلة راغبة في تحقيق العدالة بين فئات المجتمع الواحد، وخلق بيئة ملائمة لتنفيذ الاستراتيجية يتطلب ان تضع الحكومة تحقيق الحكم الرشيد على رأس اولوياتها في الحكم وارساء دولة المؤسسات في كل المجالات وغيرها من الاجراءات الكفيلة بتحسين البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وزيادة كفاءة الاداء الحكومي وتحسين آليات صنع القرار ووضع السياسات وارساء وتطوير المؤسسات الداعمة لها.
15. تجنب الدستور العراقي فرض تسمية الاشخاص حسب انتمائهم الطائفي والمذهبي والقومي ... الخ، بمعنى عدم جعل التمثيل النيابي وتوزيع المناصب والوظائف الحكومية مرهونتين بانتماء المواطنين الى طوائف معينة.

16. تضمن الدستور اشارة واضحة الى التعددية الرئيسة المكونة للمجتمع العراقي (القومية والمذهبية) عند الحديث عن الهوية العراقية مع التأكيد على حفظ الحقوق الثقافية والسياسية والدينية لهذه المكونات.
17. التركيز على مسألة الحوار المتمدن في حل كل المشكلات التي تحدث في الساحة السياسية والاجتماعية وعدم تصديرها للمجتمع واحترام الآراء والمعتقدات المختلفة وعدم المساس بالمشاعر التي تؤجج الشارع الوطني وخضوع افراد المجتمع تحت طائلة الدستور والقوانين الوطنية وتطبيقها في كل مؤسسات ودوائر الدولة الحكومية وغير الحكومية ومع الحفاظ على هيبة السلطات الثلاث واحترامها، ويتضمن الحوار عدة امور اهمها:
   - التأكيد على وحدة العراق والعراقيين.
   - عدم الممايزة بين اطياف الشعب العراقي.
   - التأكيد على نبذ الارهاب والمنظمات الداعمة له ومن كل الجهات.
   - تعزيز نقاط التلاقي المشتركة ونبذ مسائل الخلاف والتقاطع بين الوان الطيف العراقي.

ثانياً/ الآليات والسياسات الاجتماعية والثقافية، وتتمثل: [38]

1. حسم مسألة الهوية الوطنية العراقية مع الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات السكانية، وعلى اسس ديمقراطية جامعة لكل العراقيين من خلال بحثها بالنقاط المشتركة التي يمكن توظيفها بما يخدم هوية العراق وامكانية التعايش فيه بعد الازمات التي تعرض لها.
2. وضع ضوابط للأطر العامة لخطب ائمة الجوامع وعلماء الدين، لإشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المجتمع، وطبع الكتيبات والكراسات التي تحث على مناهج التعايش بما يضمن ابتعادها عن تكريس النزعات الطائفية والعرقية، التي قد تؤدي بالنتيجة الى التخندق ثم الاقتتال الطائفي، على ان يتم ذلك من خلال برنامج رقابي رسمي وشعبي، يترتب على اثره اجراءات قانونية صارمة بحق المخالفين أيا كان انتماؤهم.

---

[38] حمزة حامد مطلك، التنوع والتعايش السلمي، مصدر سبق ذكره، ص1. ومحمود احمد عزت البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص142 – 147 . وفاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص ص97 – 98 . وافتخار زكي عليوي، التنوع الاثني والتعايش السلمي في العراق: كركوك انموذجاً، مجلة الاداب، العدد (109)، 2014، ص528. وعامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، سلسلة كتب ثقافية، العدد (22)، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص64 . وفاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (31 – 32)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2016، ص97. وعبير سهام مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ص178 – 189 . وياسين محمد محمد، عبد الجبار عيسى عبد العال، التعامل مع الاقليات في اطار ادارة التنوع، مصدر سبق ذكره، ص ص34 – 35.

3. منح زعماء العشائر والقبائل وشيوخها دوراً حقيقياً في عملية راب الصدع في المجتمع العراقي، وابعاد شبح الحرب الاهلية والطائفية عنه، وذلك لكون المجتمع العراقي مجتمعاً قبلياً وعشائرياً، وهذه العشائر متصاهرة فيما بينها وان الاختلاف المذهبي ناشئ بسبب المكان.
4. العمل على تنمية الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة تشعر كل جماعة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها، بأنها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاجتماعية الاخرى.
5. تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل المجتمع والنظام بما يؤدي الى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي – سياسي واحد، بمعنى يكون ولاء اعضاء هذه الجماعة جميعاً للدولة، او للكل الذي ينتمون اليه على حساب الولاء للجزء، بعبارة اخرى ان يتقدم ولائهم للوطن الواحد على حساب اي ولاء محلي.
6. تفعيل دور الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة من خلال دمجها بالمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقوم بها مؤسسات الدولة وحث المفكرين والمتخصصين بالشأن السياسي على اشاعة روح التسامح الديني والاجتماعي وزرع بذور التعايش السلمي.
7. التأكيد على احترام حقوق المواطن والمساواة بين الجميع امام القانون، ونشر ثقافة التسامح والسلام والمصالحة الوطنية، وعلى كافة الصعد السياسية والفكرية والمجتمعية، ونشر ثقافة التسامح وترسيخ قيم الديمقراطية وفقاً لخصوصية العراق.
8. تعزيز دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، التي تؤدي دور الوسيط بين السلطة وبين المجتمع، لتعزيز الهوية الوطنية والتي من شأنها الاسهام بأعلاء الاحساس بأهمية ترسيخ الهوية الوطنية محل لمشكلات البيئة الداخلية للعراق.
9. غرس قيم مشتركة لعموم المجتمع بشكل لا يتصادم مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية او تلغيها وانما تصهرها في بوتقة واحدة لمصلحة المجتمع ككل، وهذا يتطلب جهوداً متواصلة اجتماعياً وسياسياً بشكل يضمن العدالة التوزيعية ويضمن ايصال الحقوق وتوفير الحريات الاساسية لفئات المجتمع دون تفضيل فئة على اخرى.
10. بناء نظام تعليمي وطني موحد يحافظ على ترسيخ الهوية الوطنية بين مكونات المجتمع العراقي، ويسمح باستخدام اللغات الوطنية لجميع مكونات واقليات البلد في اطاره وليس في خارجه.
11. اعتماد مبدأ المواطنة من شأنه تكريس ثقافة التسامح وتعزيز الثقة بين الجماعات الاثنية المختلفة، وهي الضمان الحقيقي في ترسيخ دعائم الامن والاستقرار في المجتمع، وتمتع التكوينات الاثنية المختلفة بحقوقها بعيداً عن الانتماءات الضيقة سواء كانت قومية او مذهبية او طائفية.

12. اشاعة ثقافة الحوار والتسامح، فالحوار اسلم الطرق للوصول الى اقرب نقاط الحق، إذ انه يكشف نقاط الاختلاف والتوافق ويوفر ارضية التسامح لبناء جسور حول مختلف القضايا المتفق عليها، ويذب المغالطات الفكرية التي تحيط بالاطراف المتنازعة.
13. التركيز على مسألة الحوار المتمدن في حل المشكلات التي تحدث في الساحة السياسية والاجتماعية وعدم تصديرها لابناء الشعب، والجميع يكون تحت طائلة الدستور والقوانين الوطنية وتطبيقها في كل المؤسسات والدوائر الحكومية وغير الحكومية ومع الحفاظ على هيبة السلطات الثلاثة واحترامها.

الخاتمة

تمثل المواطنية والهوية الوطنية وحدة التنوع للشعوب التي تعيش في رقعة جغرافية محددة، فالجامعات في العراق هي المنبر الاول لخلق هوية وطنية قادرة على تحدي الانقسامات داخل المجتمع، وكذلك تعد المحرك الاساس للنهضة والتطور.

وينطلق البحث بعدة توصيات، اهمها:

1. ضرورة دعم الجامعة بكافة الوسائل من قبل الدولة، لتعزيز دورها والذي هو:
   أ. انتاج المعرفة بواسطة البحث العلمي.
   ب. استثمار المعرفة بواسطة البحث والتطوير.
   ج. نقل المعرفة الى الاجيال التالية بواسطة التعليم العالي.
2. اقرار مبدأ التعليم مدى الحياة واتاحة اوسع الفرص لنشر التعليم الجامعي وتيسير فرص الالتحاق بالجامعات وفق انماط متجددة كالتعليم المفتوح والتعليم الالكتروني والتعليم الذاتي.
3. تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على التفاعل مع الجامعات وتسهيل فرص الاستفادة من المعرفة والامكانات المتوافرة في الجامعات.
4. استمرار تقديم الحكومة للدعم المناسب لتحويل الجامعات ومشاريع البحوث فيها.
5. اعتبار الجامعات مراكز متقدمة لنقل التكنولوجيا وتوطينها، وبالتالي فهي مدعومة لتوفير خدمات فنية وبرامج تدريبية عالية المستوى للأدارات الحكومية والشركات والقطاع الخاص والافراد.

المراجع

أولاً/ الكتب

1) ابراهيم الحيدري، المكونات الاجتماعية والثقافية والفرعية واشكالية الهوية في العراق، في: تاثيرات الايديولوجيا على الرأي العام: تأثير الخطاب الثقافي على المصلحة الوطنية، ج1، الملتقى الفكري الاول للنخب العراقية، بغداد، 2009.

2) ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم الى الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، 2 – 3 تشرين الاول 2009.

3) حامد البياتي، الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى المنطقة والعالم، ط1، مؤسسة شهيد المحراب، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2005.

4) حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 .

5) خالد السحاتي، الجامعة والمجتمع في الوطن العربي: ملامح العلاقة في عصر العولمة، بحث مقدم في اعمال الموسم الثقافي السنوي الثاني لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، لعام 2016 – 2017، تحرير واشراف: خالد خميس السحاتي، عن: دور الجامعات في المجتمعات العربية، ط1، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، 2018

6) رضوى عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2014.

7) سعد الدين ابراهيم وآخرون، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987.

8) شبل بدران وجمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

9) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990.

10) طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية: اتجاهات عالمية وعربية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

11) عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، سلسلة كتب ثقافية، العدد (22)، بيت الحكمة، بغداد، 2010.

12) عبد الرزاق الحسيني، التنوع الديني والقومي في العراق، أوراق ديمقراطية، العدد (2)، حزيران 2005.

13) عبد السلام البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

14) عبد الله لحود، في العلمانية والديمقراطية، ط1، منشورات دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

15) غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق: مقدمات لمشروع العدالة الاجتماعية، ط1، بغداد، المكتبة العصرية، 2005.
16) كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط1، دار التنوير، بيروت/ لبنان، 2011.
17) محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والاسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
18) محمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة، بغداد، 2013.
19) مراد وهبة، المعجم الفلسفي، ط3، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979.

ثانياً/ البحوث والمجلات العلمية

1) اسامة مرتضى السعيدي، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية، مجلة السياسية والدولية، العدد (15)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010.
2) افتخار زكي عليوي، التنوع الاثني والتعايش السلمي في العراق: كركوك انموذجاً، مجلة الاداب، العدد (109)، 2014.
3) جمال الدين الخضور، المشروع النهضوي القومي العربي مقاربة اولية نقدية للأسس والافاق، مجلة الفكر السياسي، العدد (8)، السنة (3)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000.
4) حمزة حامد مطلك، التنوع والتعايش السلمي، النشرة الالكترونية لمركز انماء للبحوث والدراسات، العدد (7)، تموز 2013.
5) حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح: انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (33)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز 2006.
6) حميد فاضل، اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، العدد (32)، السنة (17)، شباط 2006.
7) خليل مخيف لفته، دور العامل الديني في بناء اللحمة الوطنية، مجلة دراسات دولية، العدد (23)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2004.
8) زارا العياسي وسفيان بوعطيط، الجامعة والبحث العلمي من اجل التنمية: اشارة الى الحالة الجزائرية، مجلة المستقبل العربي، العدد (396)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2012.
9) صالح عباس الطائي، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية، العدد (14)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010.

10) عبد الفتاح جودت السيد وطلعت حسنين اسماعيل، دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، العدد (66)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، يناير 2010.

11) عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق انموذجاً، مجلة حولية المنتدى، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، المجلد (1)، العدد (7)، 2011.

12) عدنان عبد الكريم خليل، الدور التاريخي للجامعات العراقية في بناء الهوية الوطنية، مجلة اداب الفراهيدي، العدد (34)، كلية الاداب، جامعة تكريت، حزيران 2018 .

13) علي حميد العبيدي، الارهاب وكيفية مواجهته في العراق: دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية، العدد (1)، كلية القانون، جامعة بغداد، 2008.

14) علي عباس مراد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق: الاصول والحلول، مجلة العلوم السياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.

15) فاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (31 و 32)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2016.

16) فاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (31 – 32)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2016.

17) فائز صالح اللهيبي، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة الدراسات الاقليمية، العدد (13)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009.

18) نغم نذير شكر، دور الثقافة والتربية في تعزيز الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد (34)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2007.

ثالثاً/ الرسائل والاطاريح الجامعية

1) امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008.

2) محمد هادي فرحان، الهوية الوطنية في الكويت: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017.

رابعاً/ الجرائد والصحف

1) عبد الله بن ناجي آل مبارك، قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية، جريدة الرياض، (العدد 13443)، الخميس 5 ربيع الأول 1426، 14 أبريل 2005 .

خامساً/ الانترنيت

1) ابراهيم القادري، حول مفهوم الهوية ومكوناتها الاساسية، مدونات مكتوب، الانترنيت:
http://histoire.maktoobblong.com.2008

2) فهيل جبار جلبي، معوقات التعايش السلمي في العراق، الانترنيت: www.kurdportat